

الأمزاب السياسية في الضفة الغربية تحت النظام الأردني، ١٩٤٩ - ١٩٦٧، وشامون ميشال في كتابه «الضفة الغربية والضفة الشرقية»: بل ويغشل حتى في بلوغ المستوى الأكاديمي لكاتب اسرائيلي صهيوني كموشي عامون في كتابه «الأعيان الفلسطينيين في الضفة الغربية».

ينقل المؤلف في الجزء الثاني من هذا الفصل، إلى أهم سمات فترة ١٩٦١ إلى ١٩٦٥، فونجح في إنقاذ اراهرة إزهايار الوحدة المصرية - السورية بالنسبة إلى تعزيز الوضع الداخلي للنظام الأردني وضعف معنويات المعارضة؛ كما ينجح في ملاحظة أهمية سياسات الحكومة، في استهداف وجود المعارضة في داخل النظام، وفي تشجيع التنمية الاقتصادية. بالنسبة إلى تأسيس زخم المعارضة على المستويين الحزبي والشعبي. لكن يظهر جرداً، أن يبلي لا يعرف الكثير عن أوضاع الفلسطينيين في الأردن في تلك الفترة، ولا يرى الوجه الآخر لانتهاء المعارضة الداخلية، إلا وهو قمع وسجن من رفض المسارعة مع النظام؛ إذ يقدم المؤلف نماساً يخلو من الاشارة إلى توزيع السلطة السياسية والاقتضارات الاقتصادية والميزان الاقليمي وإغراء العناصر المعارضة والفلسطينية. وهنا يتضح، أيضاً، أن يبلي لم يطلع، أو لم يستفد من إطلاع، على الكتابات الكلاسيكية عن البيئة الأردنية في هذه الفترة. وتشمل هذه، بالإضافة إلى الكتب المذكورة سابقاً، كتاب «العسكر والسياسة في الأردن، لفانكيويتيس وه الحسين»؛ «لبنو سنو والنمو والتنمية الاقتصادية في الأردن»؛ للميلك مازور.

يتحدث السرد في الجزء الثالث من الفصل، الذي يتناول مرحلة انشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وظهور حركة فتح، حتى اندلاع حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، فيركز المؤلف، أخيراً، على التنافس الفلسطيني - الأردني على المستوى الاقليمي من أجل اكتساب شرعية تعثيل الشعب الفلسطيني؛ كما يتجاوز ملاحظاته السطحية السابقة المتعلقة بإغراء المعارضة والجاهر الفلسطينية، اقتصادياً وسياسياً، ليقدّم عرضاً لاستعمال الساحة الداخلية بالتظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي رافقت نمو العمل القدامى وتزايد الغارات الانتقامية الاسرائيلية. وهنا يؤكد المؤلف ارتباط قيام م ت ف بالصراعات والتوازنات العربية في اواسط الستينات، ويوضح تناقض مفهوم «الكيان الفلسطيني» مع مفهوم «الكيان الأردني». طالما اشترك الاثنان بمجموعة المواطنين الفلسطينيين القيمين في الأردن.

ويعني ما سبق أن يبلي التفت جدلية العلاقة الفلسطينية - الأردنية؛ فارتباط العرش الهاشمي بفخية فلسطين ينبع من وجود اكرية بشرية فلسطينية في الأردن، أولاً، ومن السهولة على الضفة الغربية، ثانياً. مما يعني أن نشوء كيان فلسطيني (على شكل دولة فعلية أو نخلة سياسية) يلغي علاقة الأردن بالقضية ويهدد البنية الأردنية التي باتت تشمل العنصر الفلسطيني، وتخالق منه، ضمن علاقة اعتماد والتكال متبادلين وما يفرض التراجع والمساومة، في هذه المسألة، على النظام الأردني هو المحيط الاقليمي وضرورة مهادة الأطراف العربية الأقوى من خلال تصيلب الموقف السياسي والدبلوماسي تجاه اسرائيل وتخفيف القيود على حرية التحرك السياسي في داخل المملكة. إلا أن صواب رؤية المؤلف، في هذا المجال، تشويه اخطاء ونقاط ضعف في السرد وكذلك في التحليل؛ على سبيل المثال حين يؤكد أن الرئيس الراحل عبد الناصر كان يؤيد فتح، علناً منذ منتصف ١٩٦٦، الأمر الذي لم يحصل سوى في العام ١٩٦٨.

ينقل المؤلف، في الفصل الثاني، إلى مرحلة «ما بعد حرب الأيام الستة». فيوضح أثر خسارة الضفة الغربية بالنسبة إلى الأردن، اقتصادياً وبشراً وسياسياً، ويلاحظ نشوء تحالف ضمني، أو على الأقل علاقة ود وتنسيق، بين عمان والقاهرة، ويذكر أن القيادات العربية طرحت، عدلياً، الملك حسين ناطقاً وفاوضاً باسمها لدى الغرب. إلا أن ربه بعمادى عدم التفاوض المباشر باسرائيل أو الاعتراف بها وبصالحاتها عرقل مساعيه بسبب امتناع الغرب عن التفاوض، جدياً، معه على تآك الأسم؛ مما دفع الملك إلى التراجع عن هذا الدور والسعي وراء موقف وسيطي يجتنب الضغوط العربية والداخلية والتحديات العسكرية الاسرائيلية في أن. ويبدو أن هذا النهج هو الذي وجه السياسة الخارجية الأردنية حتى اليوم، وأن بروز الأردن دبلوماسياً في الآونة الأخيرة يعكس تحرره، نسبياً، من القيود السابقة.

إلا أن الاتجاه الاساسي، في الفترة ما بين ١٩٦٧ - ١٩٧٠، كان انشغال النظام الأردني في صراع